

## انتاتو الإسلامي لولايات المتحدة

■ **عام نجيم الياس**\*

أعلنت المملكة السعودية تشكيل تحالف إسلامي عسكري من 34 دولة لمحاربة الإرهاب.
وصدر عن الرياض بيان مشترك بتشكيل هذا التحالف جاء فيه: «قررت الدول الواردة أسماؤها في هذا البيان تشكيل تحالف عسكري لمحاربة الإرهاب بقيادة المملكة العربية السعودية، وأن يتم في مدينة الرياض تأسيس مركز عمليات مشتركة لتنسيق العمليات العسكرية ودعمها لمحاربة الإرهاب، ولتطوير البرامج والأيات اللازمة لدعم تلك الجهود».

الدول المشاركة في التحالف إلى جانب السعودية هي: الأردن، الإمارات العربية المتحدة، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بنين، تركيا، تشاد، توغو، تونس، جيبوتي، السنغال، السودان، سيراليون، الصومال، الغابون، غينيا، فلسطين، جمهورية القمر الاتحادية، قطر، كوت دي فوار، الكويت، لبنان، ليبيا، المالديف، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، اليمن.

وأشار البيان إلى أن هناك «أكثر من عشر دول إسلامية أخرى أبدت تأييدها هذا التحالف وستتخذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن ومنها إندونيسيا».

وزير الدفاع السعودي ووليّ العهد محمد بن سلمان قال، في مؤتمر صحافي نادر له في العاصمة السعودية، حول إمكانية قيام هذا التحالف بعمليات في سورية والعراق: «لا نستطيع القيام بعمليات في هاتين الدولتين من دون تنسيق مع السلطات الشرعية فيهما». فهل يعني ذلك إبعاد شبهة تكرار ما حصل في اليمن على سورية والعراق، أم أن الأمر يقصد به ترك الإرهاب في هاتين الدولتين ليعمل ما يشاء؟

التحالف المفاجئ الذي شكّل في مفاوضات استغرقت 72 ساعة وق مصادر في العاصمة السعودية، هو تحالف يستثني العراق وسورية وإيران وسلطنة عُمان، بكل ما تعنيه هذه الدول من ثقل إقليميّ وكون اثنتين منهما تشكلان الساحة الأهم للحرب ضدّ الإرهاب، لا بل العنوان العريض له، فضلاً عن دولة أساس في مجلس التعاون الخليجي، تأيها بالنفس وحده من دون الأخذ بالاعتبار الدول الباقية يعني أن وراء الأكمة ما وراءها، حيث يمكن تلخيص الأهداف من وراء هذا التحالف بالتالي:

1. من حيث الشكل والتركيب يتبعده التحالف عن دول البريكس وعن كفاءة الدول المحسوبة بشكل أو بآخر على المحور الداعي إلى إرساء نظام دوليّ متعدّد الأقطاب في العالم، بمعنى أنه من حيث الشكل يلور في تجمّع مشترك نواة تحالف موال للولايات المتّحدة الأميركيّة وسياساتها الدولية عموماً والإقليمية خصوصاً.

2. الدول المؤلّفة هذا التحالف «العسكري الإسلامي» هي دول تعمل بشكل أو بآخر على تشكيل محور عسكري ذي صبغة طائفية تفرز «الأمة الإسلامية» ما بين كتلة سنيّة وأخرى شيعية، تشابه إلى حدّ ما الفرز الذي تقسم فيه الإدارة الأميركيّة العالم بين الخير والشّر. حيث يساهم هذا التحالف في تكريس الاستقطاب في «الأمة الإسلامية» والدفع قدماً بالانقسام إلى مستويين جديدة.

3. التحالف الذي مقرّه الرياض يخرج العاصمة السعديّة نهائياً من دائرة الاتهامات الدولية بدعم الإرهاب، خصوصاً في ظل الحملة الغربية المترابدة على مملكة آل سعود والهجوم الذي تتعرّض له السياسات السعودية على النخب السياسية وحتى الأمميّة الأوروبية على خلفية بثّ الخطاب الطائفي التحريضي الذي يشكل نواة الوهابية السياسية.
4. هذا التحالف ورقة في يد السعودية ومن ورائها الإدارة الأميركيّة في أيّ خطوات مستقبلية للحرب ضدّ الإرهاب في المنطقة، إذ سيكون حاضراً في كل تفاصيل العمل الدولي المشترك الروسي ـ الأميركي إن حصل الآن أو مستقبلاً. وبالتالي، سيسمح وجوده بشكل أو بآخر في تشريع وجود القوة الإسلاميّة التي تقودها السعودية على أرض الدول التي تشكل ساحات للحرب ضدّ الإرهاب، وهو بهذا المعنى خطير كونه يرسم أطراً غير مباشرة لشكل القوات البريّة التي تتّممّن واشنطن والأطلسي وأوروبا انخراطها في الحرب ضدّ الإرهاب في المنطقة.

التحالف الأميركي ـ الإسلامي في الشرق الأوسط «حلف الناتو الإسلامي»، هو النزاع الضارّية للولايات المتحدة في العالم الإسلامي مع انكفاء الأطلسي وتفرّغه لمواجهة روسيا في أوروبا والصين في آسيا. وهو يحمل في طيّاته بذور مشروع جديد لتكريس الهيمنة الخليجيّة على القرارين العربي والإسلامي بقوة السلاح، وإن لم تشارك كل الدول في القوات العسكرية لهذا التحالف، ولنا في باكستان وموقفها من حرب اليمن مثال على ذلك.

\*كاتب ومترجم سوري

## البناء

## الاتحاد الأوروبي «يدلّ» تركيا وفقاً لمصالحه لا أكثر

تكثر الشكاوى في المحافل الدولية على تركيا بسبب تصرّفاتها وإجراءاتها المأسوفُولة والتي تعتبر انتهاكا لسيادة دول مجاورة لها. فبعد إسقاط الطائرة الروسية في الأجواء السورية، إلى التوغّل العسكري لقوّاتها في شمال العراق. لكنّ هذه الشكاوى لا تلقّى أي ردّ أمني، فيما الاتحاد الأوروبي «يدلّ» أنقرة وفقا لمصالحه لا أكثر. هذا ما تطرقت إليه الصحفية الروسية نيزافيسيمايا غازيتا، في تقرير نشرته أمس، مسلطة الضوء على اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية بروكسل، ناقلة عن نائبة مدير المعهد الروسي للدراسات الاستراتيجية آنا غلازوفا قولها إنّ

أوروبا قد تقف إلى جانب تركيا في نزاعها مع موسكو.

وهذا يرتبط بمصالح أوروبا. ولكننا إذا تحدثنا استنادا إلى القانون الدولي لرأينا أنه يجب على أوروبا شجب الغزو التركي للعراق. ولكن الاتحاد الأوروبي يفكر انطلاقا من مصالحه السياسية والاقتصادية. ففي حال مدّ أنبوب الغاز من قطر إلى تركيا عبر كردستان العراق، فإن موقف الاتحاد سيكون متساهلا أكثر، إضافة إلى أن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وروسيا ليست على ما يرام حاليا.

وفي سياق الحديث عن «داعش» ومصادر تمويله، نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية تحقيقًا



«فايننشال تايمز»: مصادر تمويل «داعش» غير النفطية . . . ضرائب وعمليات مصادرةً وابتزاز

انفردت صحيفة «فايننشال تايمز» البريطانية بنشر تحقيق استقصائي على صفحاتها الأولى عن مصادر تمويل تنظيم «داعش» من حياية أموال «الزكاة» والضرائب والآتاوات المفروضة في المناطق التي يسيطر التنظيم عليها في ظل تصنيق الخناق عليه بقصف المنشآت النفطية وطرق تجهيز النفط لديه. وتقول الصحيفة إن تنظيم «داعش» يحقق إيرادات كبيرة من الضرائب وعمليات المصادرة والابتزاز، تعادل ما يحصل عليه من تهريب النفط الخام. وتشرح الصحيفة، نقلا عن أشخاص تقول إنها التقمّت عبر الإنترنت في مناطق خاضعة للتنظيم، الأكلة التي يجبي بها التنظيم ضرائبه وآتاواته من التجار وأصحاب المحلات في هذه المناطق، مقدّمة أمثلة عملية عنها. وتشدّد الصحيفة على أن الإيرادات النفطية تشكل ظاهريا أكبر مصادر تمويل مسلحي الجماعة، بيد أن ما تجنيه من الجبايات المحلية والضرائب التي تفرضها والبضائع والمواد التي تصارها مسيجل حركة الاقتصاد الذي تديره مستمرة حتى لو نجحت خطط الولايات المتحدة وفرنسا وروسيا في ضرب عمليات إنتاج وتهريب النفط الخام التي تقوم بها الجماعة وقطع طرق تهريبها.

ويخلص تحقيق الصحيفة إلى أن اصابع تنظيم «داعش» تمتد لتصل إلى مجمل النشاطات الاقتصادية في المناطق التي يسيطر عليها التنظيم، ويجني من ذلك مئات الملايين من الدولارات سنويا.

وتوضّح الصحيفة أنها بعد أشهر من المقابلات مع مسؤولين ومحللين وأناس على الأرض في المناطق الخاضعة للتنظيم، توصلت إلى أن أموالا تُصبّ في النهاية في خزائن التنظيم تاتي من الضرائب على التجارة والزراعة والتحويلات، لا بل حتى من الرواتب التي تمنحها الحكومات التي يقاوتونها.

ونقل الصحيفة عن أحد قياديه «المعارضة السورية»، ممن اشتركوا مع التنظيم في عمليات عسكرية لسنوات قبل أن يفرّ إلى تركيا قوله: إنهم لا يتبركون أي مصدر للمال من دون أن يصلوا إليه. وهذا شريان دم الحياة لديهم.

وتقول الصحيفة أن مؤسسة «راند البحثية» في الولايات المتحدة الأميركية قدّرت أن التنظيم قد جنّى نحو 875 مليون دولار قبل سيطرته على الموصل في حزيران.

ويوضّح التحقيق أن التنظيم عندما يسيطر على منطقة ما يقوم بمصادرة الموارد وسرقة البنوك والقواعد العسكرية وبيوت المسؤولين الحكوميين فيها. وقد أنشأ في كل ولاية في المناطق التي يسيطر عليها دائرة «لغانم الحرب» تقوم بجمعها ما غنمه وصارده من أصول وأموال ومغادلتها بالدولار، ثم منح نسبة خمسةأى إلى مسلحي التنظيم.

وتبيّح البضائع والمواد غير العسكرية في أسواق محلية لبيع المسروقات، كما يسمح لمسلحي التنظيم بشراء هذه البضائع بنصف قيمتها المرصودة. وقام التنظيم بحظر استخدام الإنترنت الخاص داخل «دولة الخلافة»، منذ على الحدود العراقية ـ السورية قوله: يمكن أن تشتري أيّ شيء من أبواب المنازل والبضائع والغسالات إلى السيارات والابتقار والأثاث.

وطبقا لبيانات استخبارية ومقاتلين سابقين، فإن ما جمعه التنظيم من الضرائب و«الزكاة» والمواد المصادرة والمسروقات يعادل ما جناه من تهريب النفط الخام، الذي يقدر بأكثر من 450 مليون دولار خلال السنة الماضية.

كما يجني التنظيم ما نسبتبه 2.5 في المئة من مدخولات المسجلين والناس الذين يبيعون المناطق الخاضعة للتنظيم تحت باب «الزكاة».

وتقول الصحيفة إن التنظيم يجني ما يعادل 23 مليون دولار من الضرائب التي يفرضها على الرواتب التي تدفعها الحكومة العراقية للموظفين في مدينة الموصل طبقا لتقديرات الصحفية بناءً على إحصاءات حكومية لعدد الموظفين.

وتنقل الصحيفة عن أعضاء في اللجنة المالية في البرلمان العراقي قولهم إن الحكومة العراقية ما زالت تدفع أكثر من مليار دولار كرواتب، ويقوم التنظيم باقتطاع نسب تصل ما بين 10 إلى 50 في المئة منها. كما يأخذ التنظيم أيضا نسبة من الحوالات المالية التي ترسل إلى أناس يقيمون في المناطق الخاضعة

كما يحصل التنظيم على 20 مليون دولار سنوياً من الضرائب التي يفرضها على حاصلين الجيوب والقطن. ويقدر تحقيق الصحفية ما يحصل عليه التنظيم من الضرائب والآتاوات التي يفرضها على البضائع والشاحنات التي تدخل إلى العراق عبر المناطق التي يسيطر عليها بنحو 140 مليون دولار.

وتزى الصحيفة أنه على رغم تشديد التحالف بقيادة الولايات المتحدة في استهداف مصادر تمويل التنظيم النفطية، إلا أنه سيجد طرقا لجني الأموال وتمويل عملياته ما دام تدفق البضائع التجارية و الحاصلين الزراعية والتحويلات المالية مستمرًا في المناطق التي يسيطر عليها.

## ترجمات



استقصائياً عن مصادر تمويل تنظيم «داعش» من حياية

أموال «الزكاة» والضرائب والآتاوات المفروضة في المناطق التي يسيطر التنظيم عليها في ظل تصنيق الخناق عليه بقصف المنشآت النفطية وطرق تجهيز النفط لديه. وتقول الصحيفة إن تنظيم «داعش» يحقق إيرادات كبيرة من الضرائب وعمليات المصادرة والابتزاز، تعادل ما يحصل عليه من تهريب النفط الخام. مضيفة أنّ التنظيم يجني ما يعادل 23 مليون دولار من الضرائب التي يفرضها على الرواتب التي تدفعها الحكومة العراقية للموظفين في مدينة الموصل طبقا لتقديرات الصحفية بناءً على إحصاءات حكومية لعدد الموظفين.

### صحافة عبرية

ترجمة: غسان محمد

### مليوناً «شيكل» شهرياً لتحسين محطات الحافلات في القدس

قرّر رئيس الحكومة «الإسرائيلية» بنيامين نتنياهو، تحسين محطات الحافلات في القدس بمليوني «شيكل» للشهر الواحد، وذلك وفقاً لما نشرته صحيفة «يسرائيل اليوم». وأوضحت الصحيفة أن القرار اتخذ عقب مشاورات أمنية أجراها نتنياهو مع وزير الجيش موشيه يعالون ووزير الأمن الداخلي جلعاد أردان ووزير المواصلات يسرائيل كاتس، ورئيس بلدية القدس نير بركات.

وأضافت، أن بركات قدم خطة إلى كاتس والجهات الأمنية «الإسرائيلية» لحماية 300 محطة حافلات في القدس، مبيّنة أنه تم عرض الفكرة سريعاً على رئيس الوزراء الآخرين ووافقوا عليها بعد عملية الدهس التي نفذها الشاب عبد المحسن حسونة وأدت إلى إصابة ما يزيد عن عشرة مستوطنين.

### يعالون: نعرف هوية مننّذي محرقة دوما ولا أدلة كافية لمحاكمتهم

قال وزير الجيش «الإسرائيلي» موشى يعالون، أن لا أدلة كافية لمحاكمة المتهمين بتنفيذ جريمة محرقة دوما في نابلس ضد عائلة دوايشة.

ونقلت «القناة العبرية السابعة» عن يعالون قوله، إن الأمن «الإسرائيلي» يعرف المجموعة اليهودية التي نفذت الجريمة ومع ذلك، لا أدلة كافية لمحاكمتهم.

### هدم بيوت الفلسطينيين

### غير أخلاقيّ وغير نابع

كتب يارون لندن: في مقابلة على «القناة السابعة»، تهاوت وزيرة العدل بتسريع الإجراءات التي تؤدي في ختامها إلى السماح للمحكمة العليا بهدم بيوت عائلات المخزيين. وقالت إنه في الماضي استمرت المداوّلات في ذلك بضعة أشهر، أما الآن فيضعة أسابيع فقط.

لم تسأل أيّلت شفيد عن الجانب الأخلاقي للفتلة ولا عن غايته، لأنه في أوساط المستوطنين لا شك في عدالته، وللحقيقة يقال إنه في أوساط الجمهور الغفير أيضا انتحر الجدل في ذلك إلى الهوامش المتطرفة. فاستمرار ضرب السكان القوي لا يدعم ميزر الردع من خلال هدم البيوت، ولكن دوما الإدعاء بأن تسريع هدم المزيد من البيوت سيبيد الثورة الفلسطينية، وأن انعدام التصميم وحده هو ما يجعل إسكانها. ويؤدي أن أجدد البحث في هاتين المسألتين معاً. المبرر الأخلاقي والغاية العملية.

لا معنى للتسامح بآيات من التوراة تعالج مسألة العقاب الذي يفرض على الأبناء في أعقاب جرائمهم وعلى الأهل على جرائم أبائهم. فقد سبق أن تعلّمنا أن تفسير التوراة عمل سحري يطهر المدنسين ويُدنّس الطاهرين. والجواب على السؤال إذا كان سموحاً أم مخطوئراً فرض ظلم الأبناء على الآباء يقع في إحسان العدل. فمن يعتقد أن هذا عمل عادل، سيجد صعوبة في أن يجد سببا موجهه لا ينبغي قطع يد سارق واقامة عواميد إعدام في ميادين المدن، العقوبات التي أثبتت نجاعتها في حالات غير قليلة.

الردع عن العقاب التعسفي للفراد، قلّة كانوا أم كثير، على فرض أنهم مؤهلون للجريمة، وعليه فمن المجدي معاقبتهم سببقا من أجل عرضهم كقدوة للمجرمين المحتملين. هذا عذاب إحصائي يستند إلى الصلة التي تبين تكرار الجريمة وبين المخاج الاجتماعي: الاحتمال في أن تخرج عائلة يهبل فيها للفتلة اليهود من أوساطها فردا يقتل يهودا أكبر من احتمال ان يخرج قاتل لليهود من عائلة محبي أم العالم.

علاقات إحصائيّة مشابهة يستكشف أيضا إذا ما دخلنا مدينة كبيرة: لا شك في أن الاحتمال كبير أن ينمو إرهابيون في مدينة غالبية سكانها يمجّدون الغيبة، في أوساط شعب في قلوب الكثيرين من أبنائه تعتمل كراهية عميقة للشعب الجار. والاستنتاج الجار: أنه من المجدي توسيع عصي الردع وهمد، ليس فقط بيوت الإفرا، إنما الأحياء والمدن.

هكذا بالضبط تتصرّف أنظمة الطغيان. فهم يعاقبون أيضا كل من له صلة بمن يصف كخطر على الحكم. أبناء عائلته، أبناء طائفته، الناس

الذين يسكنون في محيطه والناس الذين على ما يبدو يحملون آراء كرائه.

وبالمقابل، برأي أبناء الثقافة، فإن معاقبة الإقرباء، حتى وإن ارتدت رداء القانون، لا تختلف من العمل الإرهابي. فالإرهابي يريد أن يهز النظام من خلال المس التلمي بالافراد، والدولة الإرهابية تحاول أن تردع الافراد من خلال فرض عقوبات على السكان الذين خرج منهم.

إن استراتيجية الإرهاب ضد الإرهاب قليلة بأن تحسّق الإرهاب شريطة المواظبة عليها واستخدامها بقوة أكبر ومن دون أي كايح أخلاقي، ولكنها بشكل عام تشعل شوية الغار وتعزّز الميزر الايديولوجي للإرهاب. الإرهاب يولد إرهابا، وأقترن أن هكذا سيكون مع كثرة هدم البيوت.

### صفقة ممكنة مع «حماس»

### إنما «جثث مقابل جثث»!

نقل موقع «السلام الإخباري العبري، عن مصدر في الحكومة «الإسرائيلية» قوله إن الحكومة والجيش قدّما لحركة حماس عرضا لصفقة تبادل خلال الاجتماعات التي كانت تعقد في القاهرة من أجل التوصل إلى وقف إطلاق النار خلال الحرب الأخيرة على قطاع غرزة صيف 2014.

وأوضح المصدر للموقع أنه مع انتهاء العملية العسكرية في غرّة، حوّل ضباط استخبارات مصريون رسالة «إسرائيلية» إلى قادة «حماس» الذين استضافتهم القاهرة، مفادها أن «إسرائيل» مستعدة لإطلاق سراح 500 من «حماس» الذين اعتقلوا خلال العملية، مقابل إعادة جثتي الجنديين «الإسرائيليين»، وأرون شاؤول وهدار غولدلين.

وأضاف المصدر، يبدو أن «حمسة» مصرّة على تعنتها، فإضافة إلى ما أعلنته محمود الزعاهر من أن «إسرائيل» لن تحصل على أي معلومة حول الجنديين طالما لم تطلق سراح أسرى صفقة شاليط، حوّلت «حماس» سلسلة أخرى من المطالب، بعضها اقتصادي، فتفتح المعابر ونقل البضائع وهو ما رفضته «إسرائيل».

وردّ المجلس الوزاري بحسب المصدر بشكل واضح أن ما يمكن أن تقدّمه «إسرائيل» مقابل أشلاء جثتي الجنديين، جثث القتلى وأسرى الحرب الأخيرة فقط ولكن «حماس»، لن تنياس، وكما في صفقة شاليط، قرّرت شدّ العزم والوقت من أجل إقناع «إسرائيل».

وأشار إلى أنه على رغم ما نشر، إلا أنه لا يوجد أي جديد في الموضوع.

و«إسرائيل» ليست مستعدة لتسليم أسرى احياء (من غير أسرى عملية الجرف الصامد)، لا من غرّة ولا من أي مكان آخر مقابل جثتي الجنديين، وتمّ توضيح هذا الأمر بشكل واضح.